اسم المقال: مراجعة مقال: (النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها) للمؤلف: أ.د. طه حميد حسن العنبكي
اسم الكاتب: م.د. سيران قاسم محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7553
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مراجعة مقال

(النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها)

Review an article in: (The contemporary political and constitutional systems, their foundations and application)

للمؤلف الكاتب : أ. د : طه حميد حسن العنبكي

مراجعة م .د سيران قاسم محمود* **Siran Qasim Mahmoud**

تضمن الكتاب (ستة فصول) مسبوقة بفصل تمهيدي بعنوان (مبادئ النظم السياسية وأسسها) تناول ماهية النظام السياسي وبين فيها : تعريف النظام السياسي وخصائصها ووظائف النظم السياسية المعاصرة واهدافها والازمات التي تواجه النظم السياسية منها : (أزمة الهوية والانتماء والشرعية والتغلغل والمساهمة والاندماج والتوزيع) ومناهج دراستها ومنها : (منهج المؤسسي والوظيفي والتقدم او التنمية المستدامة) والبيئة المحيطة بيها، فضلاً عن تناوله الدستور والدستورية اذ كون الدستور يحدد معالم وأسس النظام السياسي عبر بيان مفهوم الدستور وانواعها (الدساتير المكتوبة والعرفية – والمرنة والجامدة) وطبيعة القواعد الدستورية ومصادرها (التشريع والقضاء والعرف) وأساليب وضع الدساتير المكتوبة (الاساليب الديمقراطية وغير الديمقراطية) ومعرفة القاعدة الدستورية وتنظيمها ضمن مبدأ سمو الدستور(الرقابة على دستورية القوانين) .

يبدأ **المؤلف فصله الاول** بسرد فكرة الدولة : يبين ان الدولة لاتعد من مكونات وعناصر النظام السياسي فحسب وانما هي المكون والعنصر الاساس والاهم من بين تلك المكونات والعناصر وذلك عبر دور الدولة الفاعل والحاسم في النظام فهو يميز الدولة عن العناصر الاخرى من امتلاكها السلطة السياسية التي تتسم بطابع الاكراه ، ولأهمية الدولة ومكانتها في النظام السياسي يبين فكرة الدولة وعناصرها(الشعب والاقليم والسلطة السياسية) ووظائفها من (وظائف الدولة السياسية والقانونية) وطبيعتها من: (الاساس القانوني للدولة–وشخصية الدولة المعنوية والقانونية–وسيادة الدولة – ومقومات دولة القانون) وأنواعها (الدولة البسيطة والمركبة) وعناصرها وطبيعة الدولة المعاصرة .

* تدريسية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– مركز الوزارة Siran.qasem@gmail.com

وجاء **الفصل الثاني من الكتاب حول (الاحزاب السياسية)** وما لها دور في الحياة السياسية في العصر الراهن والاخذ بنظر الاعتبار البحث في : بنيتها وتنظيمها ودورها ونشاطاتها في الحياة كونها تمثل احدى أهم مكونات النظم السياسية المعاصرة ، فالديمقراطية هي احدى معالم تلك النظم التي تعتمد بالدرجة الاساس على الحياة الحزبية في كل دولة اذ كلما كانت الاحزاب السياسية أكثر نضجاً وتتنافس بشكل مشروع وفق النظم السائدة والقوانين كلما انعكس ذلك بشكل ايجابي على التجربة الديمقراطية ، ونظراً لتلك الاهمية للأحزاب السياسية تناول المؤلف في هذا الفصل : ماهية الاحزاب السياسية وتعريفها وعناصرها كلا من :(التنظيم والعضوية والايدلوجية والاهداف والوسائل)– ووظائف الاحزاب السياسية (تعبئة الرأي العام تهيئة الكوادر القيادية ومراقبة اجهزة الدولة ومؤسساتها وتعزيز الصلات بين الجماهير والسلطة وتسوية الصراعات) وأصنافها من حيث : (التركيب الاجتماعي الطبقي والايدلوجية والدور في النظام السياسي والتنظيم التركيب الداخلي) ومن وظائف الاحزاب السياسية وتصنيفها ، فضلاً عن دور الاحزاب في النظم السياسية ومنها نظام الحزب الواحد ونظام الثنائية الحزبية ونظام التعددية الحزبية .

ويستعرض **الفصل الثالث والذي جاء بعنوان (جماعات المصالح)** وتتمحور حول : جماعات المصالح واهميتهم في النظم السياسية المعاصرة اي كلما تتسع الدائرة التي تتحرك عبرها تلك الجماعات في النظم الاكثر تطوراً أو العكس صحيح ، وازداد دور تلك الجماعات بمرور الوقت ولم تعد النظم السياسية بمنأى عن التأثير والاستجابة لمطالب تلك الجماعات في حين الاشكالية تتجسد في اختلاف الآراء حول الدور الذي تؤديه تلك الجماعات : اذ يرى بعضهم انهم يساهمون في ازدهار الممارسة الديمقراطية وهناك من يرى بأنهم يساهمون في انتشار الفساد السياسي ، وتناول المؤلف في هذا الفصل : أهمية جماعات المصالح (تعريفهم والتمييز بينهم وبين جماعات الضغط والاحزاب السياسية) وكذلك انواع جماعات المصالح من ناحية : (الاهداف والمركز القانوني وعلاقتها بالدولة والتنظيم ونطاق نشاطاتها) وأساليب عملهم وطبيعة العلاقة بين جماعات المصالح والنظام السياسي (الاتصال المباشر بالسلطة التنفيذية والتأثير في السلطة التشريعية وتعبئة الرأي العام) .

وجاء **الفصل الرابع بعنوان (تصنيف النظم السياسية على وفق معيار ممارسة السلطة)** اذ تمحور حول : ممارسة السلطة في النظام السياسي من قبل شخص واحد بمفرده ويسمى هذا بالنظام الفردي (مونوقراطي) واذا كانت السلطة تمارس من قبل الشعب أو الممثلين عنه يسمى النظام بالديمقراطي، وتناول المؤلف في هذا الفصل : **النظم الفردية المونوقراطية** وفيها (النظم الملكية المطلقة والنظم الديكتاتورية) فضلاً عن **النظم**

الديمقراطية من نشأة وتطور الديمقراطية من (جذور الفكر الديمقراطي وتطبيقاتها– والاسلام والديمقراطية) ومفهومها وخصائصها ومقوماتها وصورها منها : (صور النظم الديمقراطية كالديمقراطية المباشرة – والديمقراطية غير مباشرة والتي تتضمن التمثيلية والنيابية والبرلمانية – والديمقراطية شبه المباشرة والتي تتضمن : الاستفتاء والاقتراح الشعبي والاعتراض الشعبي والحل الشعبي وعزل رئيس الجمهورية وعزل النائب) .

والفصل الخامس جاء بعنوان (تصنيف النظم السياسية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات) اذ تناول فيها : مفهوم الفصل بين السلطات ووجود سلطات ثلاث وهي كلاً من (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) وعودة فكرة الفصل بين بين السلطات الى عهد الفلاسفة الاغريق وعلى وجه الخصوص (أرسطو) والذي وضح بوجود عناصر ثلاث اي سلطات في الدولة الدستورية وتتميز على أساس ما تقوم به من وظائف، فبين المؤلف في هذا الفصل : النظام البرلماني وخصائصها وهيئاتها والتي تشمل:(الملك والبرلمان) والنظام الرئاسي وخصائصها وهيئاتها والتي تشمل: (الهيئة والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والهيئة القضائية الاتحادية) – ونظام الجمعية النيابية (النظام المجلسي) وتشمل كلا من: (الهيئة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمجلس الدستوري) والنظم المختلطة (فرنسا نموذجا) والتي تشمل : (الهيئة التنفيذية والتشريعية والمجلس الدستوري والهيئة القضائية) والعلاقة بين السلطات .

اما الفصل السادس جاء بعنوان (تصنيف النظم السياسية وفق المعيار الاداري أو الاقليمي) اذ بين المؤلف : وفق هذا المعيار بالإمكان تصنيف النظم السياسية الى أصناف رئيسية ثلاث هي (صنف النظم السياسية المركزية تناول طبيعتها ومدلولات السلطة ومزاياها وعيوبها– وصنف النظم السياسية التي تتبع نظام اللامركزية الادارية تناول ماهية اللامركزية ومتطلباتها وطبيعتها ودرجاتها وتطبيقاتها – وصنف النظم السياسية التي تتبع نظام اللامركزية السياسية الاتحادية ، وبيان المؤلف : ماهية اللامركزية السياسية الاتحادية وانواعها (نظام الاتحاد الشخصي ونظام الاتحاد التعاهدي اي الاتحاد الكونفدرالي ونظام الاتحاد الاندماجي اي الاتحاد الفيدرالي) وكذلك الاثار التي تترتب على قيام النظم الاتحادية الفيدرالية ، فضلا عن بعض النماذج من النظم الاتحادية الفيدرالية المعاصرة وفي الاخير تناول المؤلف التجربة الاتحادية في العراق على وفق دستور عام 2005 من نشأة وتطور فكرة اللامركزية الإدارية السياسية الفيدرالية في العراق وتناوله للنظام الاتحادي على وفق دستور عام 2005 وقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم

وتقديره للتجربة اللامركزية الادارية بعد انتخابات مجالس المحافظات ومن ثم تقديمه للتجربة الاتحادية الفيدرالية في العراق .

والعراق في العهد الجديد بأمس الحاجة الى ترسيخ الديمقراطية والتي تتطلب توسيع آفاق المشاركة السياسية بكل مكوناته بلا تهميش او اقصاء وبناء مؤسسات سياسية ودستورية راسخة وقوية ومتوازنة وعادلة ورفع مستوى الوعي السياسي والديمقراطي فضلا عن ضرورة تعزيز الانتماءات الفرعية وتغليب الولاء للوطن على الولاءات العرقية والدينية والطائفية والمناطقية في ظل مواجهة المشاكل والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لان الشعب العراقي معروف بانتمائه الاصيل وتاريخه العريق لكن الظروف التي عاشها في العقود الماضية اثرت بشكل كبير في ثقافته وقيمه السياسية وحرمته من ابسط حقوقه وحرياته ، لذا ربما يفضي التسرع بتطبيق اللامركزية الادارية في الوقت الحالي هي الحل الامثل والاقرار بإمكانية التحول نحو اللامركزية السياسية الفيدرالية بشكل تدريجي كلما توفرت الظروف وتحققت الشروط والظروف المطلوبة والمهيأة .